اجتماع «مجموعة الدعم» غداً.. وترجيحات بإجبار «العليا للمفاوضات» على العودة للمحادثات وتحديد موعد الجولة الرابعة

الوطن – وكالات

تتجه الأنظار إلى اجتماع «مجموعة الدعم الدولية لسورية» الذي ستستضيفه العاصمة النمساوية غداً، وسط تحليلات بأن يتمخض الاجتماع عن موافقة المشاركين بالاجتماع على برنامج وزيري خارجية روسيا سيرغي لافروف وأميركا جون كيري والذي صدر على شكل بيان مشترك لوزارتي خارجية البلدين بشأن القضية السورية قبل عدة أيام وإجبار «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة على العودة إلى محادثات جنيف وتحديد موعد الجولة الرابعة من هذه المحادثات.

واستبق كيري الاجتماع بمحادثات أجرها مع المسؤولين السعوديين في الرياض، رجح مراقبون أن يكون وزير الخارجية الأميركي مارس ضغطاً على النظام السعودي لانتزاع موافقة من الرياض على برنامجه مع لافروف.

واجتمع كيري مع الملك سلمان بن عبد العزيز في جدة أمس لبحث الهدنة الهشة في سورية قبيل محادثات مجموعة الدعم الدولية لسورية غداً الثلاثاء. وقال كيري حسب وكالة «رويترز» للأنباء: إنه يأمل «في تقوية اتفاق «وقف العمليات القتالية» بين القوات الحكومية السورية ومقاتلي المعارضة الذي أضعفه انتشار القتال في بعض المناطق كما يسعى إلى زيادة إمدادات المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة».

وقال كيري يوم الجمعة: إن الاجتماعات مع الملك ووزيري الداخلية والدفاع السعوديين ستحاول «ضمان تدعيم هذه الهدنة وصراحة ضمان الالتزام بها وتنفيذها في مختلف أرجاء البلاد».

وتدعم الولايات المتحدة والسعودية وبعض الدول الغربية ودول الخليج العربية إضافة إلى تركيا المجموعات المسلحة في سورية. لكن دبلوماسيين من منطقة الخليج قالوا: إن السعودية ترى أن دعم الولايات المتحدة للمعارضة السورية غير كاف وتخشى أن تتخلى واشنطن عن الموقف المشترك بينهما والقائل بضرورة أن يترك الرئيس بشار الأسد السلطة على الفور في إطار أي اتفاق سياسي يجري التفاوض عليه.

والتقى كيري أيضاً ولي العهد الأمير محمد بن نايف ووزير الخارجية عادل الجبير.

وكان كيري ونظيره السعودي قد وصفا في السابق الخلافات بشأن سورية بأنها تقتصر على «خلافات تكتيكية» ولا تتعلق بالأهداف.

وستترأس الولايات المتحدة وروسيا اجتماع مجموعة الدعم الدولية لسورية التي تضم الدول الأعضاء في الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي إضافة إلى تركيا وإيران والصين.

ويرى محللون تحدثت إليهم «الوطن»، أن كيري وخلال محادثاته في الرياض «عمل على انتزاع موافقة السعودية على برنامجه مع لافروف والضغط بالأخص فيما يتعلق بعودة الهدنة إلى سورية».

وتعهدت كل من موسكو وواشنطن في بيان مشترك صدر عن وزارتي خارجية البلدين في التاسع من الشهر الجاري بـ«مضاعفة جهودهما» من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية وتوسيع نطاق «وقف الأعمال القتالية»، الذي دخل حيز التنفيذ في بعض المناطق السورية في ٢٧ شباط، ليشمل كل أنحاء البلاد.

وأوضحت المصادر أن وزير الخارجية الأميركي ربما حاول أيضاً خلال محادثاته في الرياض «تهدئة التوتر الذي برز مؤخراً بين كيري وحلفائه في مجموعة باريس» خلال الاجتماع الذي عقد في العاصمة الفرنسية.

وعقدت النواة الصلبة لما يسمى «مجموعة أصدقاء الشعب سورية» التي تضم ١١ دولة في التاسع من الشهر الجاري اجتماعاً في باريس، بهدف العمل على دعم عملية جنيف للتسوية في سورية.

ولفتت المصادر إلى أن التوتر الذي ظهر في اجتماع باريس يعود إلى انزعاج التحالف الأوروبي الخليجي من صمت الأميركان عن الدعم الإيراني للحكومة السورية، وموقفهم من مستقبل الرئيس بشار الأسد، ذلك أن هذا التحالف يريد وقف الدعم الإيراني والروسي للحكومة السورية، وعدم عودة إلى المفاوضات قبل تحقيق ذلك قبل تحقيق (المعارضة المسلحة) تقدم وتوضيح مستقبل الرئيس الأسد».

ورجحت المصادر أن يخلص «اجتماع مجموعة الدعم الدولية لسورية» إلى «البصم على برنامج لافروف كيري وإجبار «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة على العودة إلى المحادثات، وتحديد موعد الجولة الرابعة من محادثات جنيف».

وأعربت المصادر عن اعتقادها أن خيارات السعودية باتت «قليلة وهي تعرف ذلك خصوصاً في ضوء ما يجري في اليمن وعدم الوضوح التركي والاندفاع الإيراني والروسي».

وقالت: «هي (السعودية) بيدها ورقة المفاوضات والنظام والروس والإيرانيون بأيديهم والأميركي بيده السلاح والسعودية ستعمل على ثلاثة مسارات داعش. المفاوضات. السلاح».

ورأت المصادر أن الرياض «ترفع من قيمة محاربتها لداعش وتحاول تعطيل المفاوضات علها تحصل للمعارضة على السلاح الأميركي استعداداً لجولة جديدة بعد خروج الرئيس الأميركي باراك أوباما من البيت الأبيض».

ولفتت إلى أن «كيري وأوباما يدركان الإستراتيجية السعودية»، لكنها اعتبرت أن «واشنطن أيضاً بحاجة للرياض من أجل تشكيل غطاء إسلامي ضد داعش».

سلمان بن عبد العزيز آل سعود مجتمعاً بجون كيري في الرياض (رويترز)

«العدل» تحمل تركيا مسؤولية التعويض عن تضرر أصحاب المنشآت في سورية

وكالات

حمّلت اللجنة القانونية المكلفة تهيئة الملفات القضائية اللازمة لملاحقة التنظيمات الإرهابية التي سرقت منشآت صناعية من الأراضي السورية ونقلتها إلى تركيا، الحكومة التركية، ممثلة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مسؤولية التعويض عن الضرر الذي لحق بأصحاب المنشآت والمقدر حتى الآن بأكثر من ٥,٢٩٥ مليارات دولار.

وفي بيان لوزارة العدل بثته وكالة «سانا» للأنباء أمس، جاء فيه: إن اللجنة التي شكلتها الوزارة العام الماضي، خلصت في تقريرها الأول إلى أنه ووفقاً لأقوال الشهود، «تبين أن العصابات الإرهابية المسلحة حضرت إلى المنشآت والمعامل المسروقة بوساطة سيارات بعضها يحمل لوحات تركية وكان بعضهم يرتدي زياً عسكرياً ويتحدثون اللغة التركية وقاموا بتفكيك هذه المنشآت ووضعوها في السيارات التي تحركت باتجاه الحدود التركية». وأوضح البيان أن اللجنة عقدت العديد من الاجتماعات تلقت خلالها عدداً من الطلبات من أصحاب المنشآت مرفقة باستبيانات ذكر فيها أسماء هذه المنشآت وأسماء أصحابها وقيمة المسروقات وقيمة الأضرار الناجمة عن جرم السرقة وأرفقت هذه الطلبات بالوثائق اللازمة والأدلة والشهود. وقالت اللجنة في تقريرها: «بما أن المدعو رجب طيب أردوغان هو رئيس النظام التركي والموجه لسياسة هذا النظام يجعله مسؤولاً شخصياً عن القيام بهذه الجرائم ويجعل الحكومة التركية، ممثلة به، مسؤولة مدنياً عن التعويض عن الضرر الذي لحق بسورية تجاه الحكومة السورية وأصحاب المنشآت، ما يجب تحريك الدعوى الجزائية على المذكور فضلاً عن إقامة الدعوى المدنية في مواجهة الحكومة التركية».

وأكدت اللجنة، أن القضاء السوري هو المختص ابتداء بالنظر في هذه القضية على اعتبار أن الجرائم وقعت على الأراضي السورية، وذلك عملاً بأحكام القوانين النافذة.

ووفق تقرير اللجنة فإن تقدير قيمة الأضرار من أصحاب المنشآت والبالغ عددها ٣٧ منشأة وهي التي تم استكمال أوراقها ودراستها حتى لحظة إعداد التقرير، بلغ ٥,٢٩٥,٤١٧ مليار دولار، لافتة إلى أنه سيتبع هذا التقرير تقارير أخرى بعد تقديم الشكاوى الجديدة والوثائق والأدلة من أصحاب المنشآت الأخرى المسروقة التي لم يتمكن أصحابها من تقديمها حتى الآن بسبب الظروف الراهنة ويقدر عددها بالآلاف.

وتضم اللجنة المشكلة بقرار من وزارة العدل عام ٢٠١٥ ممثلين عن وزارتي العدل والصناعة واتحاد غرف الصناعة وغرفة تجارة حلب وغرفة صناعة حلب، وتهدف إلى إعداد الملفات القضائية بهدف ملاحقة أي شخصية اعتبارية أو طبيعية ساهمت في سرقة المنشآت الصناعية من محافظتي حلب وإدلب ونقلها إلى الأراضي التركية أو سرقة المنشآت الصناعية من جميع الأراضي السورية، مروراً بمحافظات حلب وإدلب والرقة ودير الزور والحسكة، وصولاً إلى تركيا وخصوصاً الحكومة التركية أمام القضاء الوطني وغيره من المحاكم الإقليمية والدولية المختصة.

إحدى المنشآت الصناعية التي تم نهبها وتخريبها في المنطقة الصناعية بحلب (رويترز – أرشيف)

حسون: سورية اليوم أكثر ثقة بتحقيق النصر

وكالات

أكد مفتي الجمهورية أحمد حسون أن ثقافة وحدة وتوحيد الشعب السوري هي المستهدفة بالعدوان على سورية، مشدد على أن سورية «اليوم أكثر ثقة بتحقيق النصر بفضل وحدتها الوطنية».

وأشار حسون خلال لقائه دورة التأهيل الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، إلى أن «سورية مهد الرسالات السماوية والأخلاق والحضارات التي تحمل الفكر التوحيدي تتعرض لأشرس هجمة من جانب القوى التي تريد أن تبقي هذه المنطقة مجزأة ومقسمة إلى كيانات متناحرة للتمكن من السيطرة عليها ونهب مقدراتها».

وأضاف: إن «سورية تدفع اليوم ثمن مواقفها الوطنية والقومية التي جعلت السيادة خطاً أحمر لا تسمح لأحد بتجاوزه ومن القضية الفلسطينية البوصلة الحقيقية للصراع في المنطقة».

وختم: إن «سورية التي قاومت عبر تاريخها كل الهجمات التي تستهدف تاريخها وثقافتها ونموذجها الفريد في العيش المشترك أكثر ثقة اليوم بتحقيق النصر بفضل وحدتها الوطنية الراسخة بين جميع أبنائها».

وحضر اللقاء معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان وأمين الفتوى في دار الإفتاء ومديرو الإدارات في وزارة الخارجية علاء الدين زعتري.

حسون خلال لقائه دورة التأهيل الدبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين

أهالي كفريا والفوعة يشتكون: الرشوة تحدد قوائم الخارجين

الوطن

خلافات كبيرة وصلت إلى حد سقوط ضحايا بعد صدامات بين بعض الأهالي ولجان تنظم عملية الخروج من بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب الشمالي الشرقي، بعد خلافات على أولوية وأحقية الخارجين. وتشرف اللجان المشار إليها، على تنظيم العملية بالتعاون مع منظمات إنسانية، واتهم سكان من البلدتين المحاصرتين اللجان المحلية بالتلاعب بقوائم التسجيل وتقاضي الرشوة من قبل من يود الخروج قبل غيره ودون وجود طارئ صحي.

وجرت اتفاقات عدة على إخراج أشخاص من بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين من قبل ميليشيا «جيش الفتح» الذي تقوده جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، مقابل إخراج أشخاص من مدينتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق الغربي، أو من مناطق جنوبي العاصمة دمشق، وتمت تلك الاتفاقات برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري، وكانت الأولوية في الخروج للنساء والأطفال والمرضى حسب الحالات الإنسانية لكل منهم، ونفذت عدة مراحل من تلك الاتفاقات خرج خلالها ما يقارب ٥٠٠ شخص من البلدتين حتى الآن.

وحسب ما أكد أحد سكان الفوعة لـ«الوطن» فإنه «ليس هناك معايير واضحة ودقيقة لاختيار من يحق لهم الخروج، وإنما يتحكم بتلك العملية لجان تشكلت من أهالي البلدتين ولا يعرف الأهالي آلية اختيارها وكيفية عملها».

المصدر المحلي الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لحساسية الأمر على أفراد عائلته داخل البلدة، أوضح أن «تلك اللجان باتت تستغل موقعها وتأخذ رشاوي من الأهالي للتلاعب بأحقيتهم في الخروج ودورهم، خصوصاً في ظل العدد المحدود الذي يحق له الخروج وفي ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يعانيها اهالي البلدتين نتيجة الحصار الخانق».

وذكر المصدر، أن «هناك حالات صحية حرجة تستحق الخروج، لكن يؤجل دورها لأنها لا تمتلك المال لدفع الرشوة، مبيناً أنه «وخلال خروج الدفعة الأخيرة من البلدتين ونظرا لسوء المعاملة وللتلاعب باللوائح من قبل اللجان، اصطدم بعض الأهالي ممن لديهم أفراد بحالات طارئة وبحاجة ماسة للخروج مع اللجنة المنظمة ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من الأهالي على أيدي مرافقي اللجان».

وقال المصدر: إن إحدى أقاربه تعاني من أمراض عدة ولديها طفل ضرير ومع ذلك لم يسمح لها حتى اليوم بالخروج بسبب عدم توفر المال اللازم لإدراج اسمها في لوائح الخروج.

من جانبه، قال عضو مجلس الشعب عن محافظة إدلب، نائب رئيس لجنة المصالحة الوطنية، حسين راغب لـ«الوطن»: «رأينا إخراج العديد من الحالات لا يحق لها الخروج، وإنما خرجوا نظراً للمحسوبيات، في حين هناك أشخاص يستحقون الخروج نظراً لوضعهم الصحي ولا يتمكنون من الخروج». ونفى راغب سقوط قتلى جراء الخلافات بين الأهالي واللجان. وأما فيما يخص الحديث عن الرشاوي، فقال: «سمعنا بذلك لكنني لا أستطيع أن أؤكده».

وأوضح، أنه في آخر عملية، «خرج ٢٥٠ شخصاً، من بينهم ٢٢ جريحاً، الحالات الخطرة منها ٤ حالات والباقي إصابات قديمة ليس لديها حاجة للخروج، أما من تبقى فخرجوا بصفة مرافقين للجرحى، وما نستغربه أنهم ليسوا من عوائل الجرحى بل أشخاص محسوبون على اللجان المنظمة في البلدتين وفي دمشق».

وكشف راغب، أن هذه اللجان هي لجان أهلية وليس للدولة أي علاقة بها ويديرها وجهاء ورجال دين مقيمون بدمشق وهم من يضع أسماء هذه اللجان ويحدد مهامها.

وأشار راغب إلى أنه «تلقى شكاوي بالعشرات من أهالي البلدتين تعترض على آلية الخروج وعلى عمل اللجنة»، ورأى أنه «يجب إشراك الدولة في وضع هذه اللجان وإشراك أهالي الفوعة وكفريا المقيمين في دمشق بتشكيل اللجان كي تتم عملية تنظيم الخروج بنزاهة مطلقة».

وبين أن من يدير اللجان من دمشق لا يوجد بينهم أي شخص من الفوعة وكفريا بل هم من أهالي دمشق، وحين يتم الاتصال باللجان الموجودة في البلدتين يقولون إنهم ليس لديهم أي صلاحيات وأنهم مأمورون ممن يدير اللجان من دمشق، وعند الاتصال بمن يدير اللجان بدمشق يقولون كذلك ليس لنا أي علاقة بالأمر وان ذلك من مهام اللجان المشرفة على الخروج داخل البلدتين». ومن وجهة نظر راغب، «هناك اتفاق بين الجانبين بقصد تمييع الموضوع».

ونقل راغب «مناشدة أهالي كفريا والفوعة للجهات المعنية في الحكومة بأن يكون تعيين اللجان وتنظيم الخروج موضوعياً». كما نقل اعتراض الأهالي على عدم استشارتهم في تعيين تلك اللجان سواء من قبل المسؤولين المعنيين في الحكومة السورية أو من قبل من يديرونها من دمشق.

السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين

السـلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى قرار الهيئة العامة غير العادية لشركة بنك البركة سورية المساهمة المغفلة العامة المتخذ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣٠. والذي تضمن:

١. توزيع أرباح نقدية تساوي ٥٪ من رأسمال البنك المصرح والمكتتب به بواقع ٥ ليرات سورية لكل سهم تخصم من الأرباح المحتجزة المحققة.

٢. توزيع أسهم منحة (مجانية) بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من رأسمال البنك المصرح والمكتتب به بواقع سهم واحد لكل ٥ أسهم تخصم قيمتها الاسمية من الأرباح المحتجزة المحققة ويعتبر رأسمال البنك معدلاً حكماً بزيادته حسب القيمة الاسمية للأسهم الموزعة أصولاً.

٣. توزيعات أسهم المنحة مشروطة بموافقة الجهات الرسمية (مصرف سورية المركزي، هيئة الأوراق والأسواق المالية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) وفي حال عدم حصول البنك على الموافقة خلال شهر من تاريخ الاجتماع، يتم الاكتفاء بالتوزيعات النقدية فقط.

ونظراً لعدم حصول البنك على كامل الموافقات المطلوبة الخاصة بتوزيع أسهم المنحة خلال الفترة المحددة بالقرار ، سيتم الاكتفاء بالتوزيعات النقدية .

وعلى السادة المساهمين المسددين لكامل قيمة أسهمهم التكرم بمراجعة أحد فروع البنك لاستلام الأرباح النقدية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

بنك البركة سورية

شركاء في الإنجاز

البركة

مركز الاتصالات 9525-011

www.albarakasyria.com

عميد فار يستنجد بـ«إسرائيل»

وكالات

دعا العميد الفار نبيل الدندل «إسرائيل» إلى ما أسماه «مد يد العون للشعب السوري في مواجهة الرئيس بشار الأسد». ويرى مراقبون أن تصريحات الدندل تعكس مدى ارتباطه والمجموعات الإرهابية والمسلحة بـ«إسرائيل» التي تدعم وتشغل تلك المجموعات في سورية لتحقيق مصالحها.

وفي تصريح له لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، ونقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال الدندل: «إنه على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل التوصل إلى سلام مع إسرائيل»، زاعماً أن موقفه يعكس «موقف أغلبية الشعب السوري!!».

وبهذا الخصوص أرسل الدندل برقية مفتوحة عن طريق باحثين إلى رئيس الكنيست يولي إيدلشطاين، دعا فيها الإسرائيليين إلى ما أسماه «فتح حوار مع الشعب السوري لتحقيق السلام».

وزعم الدندل أن الرئيس الراحل حافظ الأسد فوت الفرصة عندما رفض السلام مع الكيان الصهيوني ولم يحذ حذو نظيره المصري أنور السادات، قائلاً: «عندما تكون جزءاً من النظام يتوجب عليك أن تقول ما يريده النظام وليس ما تفكر به، هناك فرصة فريدة لدى إسرائيل لصنع السلام مع الشعب السوري».

واعتبر الدندل الذي شغل سابقاً رئاسة فرع الأمن السياسي في اللاذقية، وكذلك رئاسة فرع الهجرة والجوازات في دير الزور، أن إسرائيل لا تعمل ما فيه الكفاية بالنسبة للشعب السوري، مدعياً أن «تل أبيب تتبع سياسة الحياد»، وأن «الرئيس الأسد أفضل لها من المعارضة»، وذلك بسبب تنظيمي داعش وجبهة النصرة، المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، اللذين صنعتهما الحكومة السورية، حسب زعمه.

«الغارديان»: واشنطن تغاضت عن تمويل السعودية للإرهاب

وكالات

اعتبر الكاتب في صحيفة «الغارديان» البريطانية محمد بازي، أنه من حق الأميركيين معرفة حقيقة ارتباط السعوديين بهجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة وبتمويلهم للإرهاب، حيث حاولت السلطات السعودية وعلى مدى أعوام طويلة إنكار أي علاقة تربطها بتلك الهجمات رغم التقارير والمعلومات التي تؤكد هذه العلاقة. وقال بازي في مقال رأي نشرته الصحيفة، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن الإدارة الأميركية ما زالت ترفض الكشف عن الصفحات الـ٢٨ المتبقية من تحقيق أجراه الكونغرس الأميركي حول هجمات أيلول، وتحيطها بسرية تامة لما تظهره من علاقة محتملة بين السلطات السعودية وتلك الهجمات».

وأكد بازي أن الكشف عن هذه الصفحات أصبح ضرورياً الآن مع تزايد رغبة الأميركيين بمعرفة حقيقة الدور الذي لعبته السلطات السعودية في الهجمات، وغضبهم المتزايد إزاء العدوان الذي تشنه السعودية ضد اليمن وانتهاكها لحقوق الإنسان. وأعاد بازي إلى الأذهان، تصريحات المفوض السابق للجنة التحقيقات بهجمات أيلول، جون ليمان الذي قال: «إن الصفحات الـ٢٨ السرية تحتوي على أدلة بأن ستة أفراد سعوديين، عملوا في السفارة السعودية وفي جمعيات خيرية سعودية تنشط بالولايات المتحدة، دعموا تنظيم «القاعدة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، في التحضير للهجمات». وأوضح بازي أن واشنطن تغاضت لسنوات عن انتهاكات السلطات السعودية، وعن تمويلها للإرهابيين، حفاظاً على العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربط الجانبين، لافتاً إلى أن النظام السعودي هدد مؤخراً ببيع أصول مالية تقدر بمليارات الدولارات في الولايات المتحدة في حال تمرير قانون في الكونغرس يسمح بمقاضاة مسؤولين سعوديين متورطين في تلك الهجمات. ويعتبر نظام بني سعود الداعم والناشر الأساسي للتطرف الذي يعتمد عليه تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، والتنظيمات الأخرى التي تدور بفلكه.